

# الترهيب الانتخابي

تقرير يرصد أبرز أشكال الترهيب الانتخابي بالتزامن مع إجراء  
الانتخابات في البحرين بـ ١١/٢٤ ، ١٢/١ - ٢٠١٨

## الترهيب الانتخابي

تقرير يرصد أبرز أشكال الترهيب الانتخابي

بالتزامن مع إجراء الانتخابات في البحرين بـ ١١/٢٤ ، ١٢/١-٢٠١٨

منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان

منتدى البحرين لحقوق الإنسان

معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان

## المقدمة

تزامنت الانتخابات التي أجريت في البحرين بـ ٢٤/١١/٢٠١٨ مع استمرار حملة القمع وتصاعد الانتهاكات الجسيمة في مجال حقوق الإنسان، لاسيما وأنها أجريت في ظلّ الحظر على المنظمات الدولية من مراقبة الانتخابات، ومنع وسائل الإعلام الدولية من دخول البحرين، بالاستناد على نظام انتخابي أفرز دوائر انتخابية غير عادلة ولجنة غير مستقلة فيها ١٣ رئيس لجنة فرعية أو عامة متورط بالانتهاكات. وقد سبق للمنظمات الحقوقية الثلاث: منتدى البحرين لحقوق الإنسان، منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان، معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان، قد أعطوا إشارات تحذيرية حول الانتهاكات الانتخابية المحتملة، والتي وقعت بالفعل ومنها ما يتعلق بترهيب المواطنين الذين يعبرون عن آرائهم بعدم المشاركة في الانتخابات أو بواقع البيئة السياسية المقيدة، والواقع الدستوري الذي بها مواد تشريعية مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان، والعزل السياسي، الاخلال بالمعايير الدولية في إدارة الانتخابات. ونعمل في هذا التقرير الموجز على استعراض أشكال الترهيب الانتخابي التي تعرض لها المواطنون بالتزامن مع إجراء الانتخابات في البحرين.

## أشكال التهريب

تعددت وسائل التهريب التي استخدمت بحق المواطنين من أجل إكراههم على المشاركة في الانتخابات البحرينية بخلاف قناعاتهم الشخصية سواء مع المشاركة في التصويت من الأساس، أو في التصويت لصالح مرشحين معينين، وقد تبلغنا عددا كبيرا من الشكاوى حول تلك التجاوزات، التي نلخصها عبر التالي:

١. **الاستدعاءات:** تم رصد استدعاء عدد من المواطنين لمبنى التحقيقات الجنائية في وزارة الداخلية قبل انعقاد الانتخابات وقد طلب منهم احضار وثائق طلباتهم الاسكانية، وعند ذهابهم لجلسة التحقيق تم تخييرهم بين المشاركة في الاقتراع بالانتخابات تحت الإكراه أو حرمانهم من طلباتهم الاسكانية، وقد كانت قاعة الانتظار مليئة بعدد من المواطنين الذين تم منعهم من التحدث مع بعضهم البعض أثناء انتظار الدخول لغرفة التحقيق.

٢. **الشائعات:** تم رصد عدد من الشائعات الترهيبية ضد المقاطعين التي انتشرت في وسائل التواصل الاجتماعي من دون أن يتخذ جهاز الجرائم الإلكترونية في البحرين أية خطوات رسمية لملاحقة المتورطين بنشر الشائعات بين المواطنين، ومن أمثلة الشائعات التالي: شائعة انتشرت في منطقة جد علي بحرمان المقاطعين من الوظائف واجراءات التقاعد واسقاط الجنسيات، يضاف لذلك النص التالي: " ايقاف علاوة الغلاء المعيشي في حال عدم المشاركة في الانتخابات كما انه سيتم انشاء لجنة محايدة لرصد ودراسة حالات الممتنعين عن التصويت للنظر في خلفياتهم، والتي تأتي من بعدها دراسته القانون الذي ينص عزلهم عن الانتخابات الوطنية القادمه وحرمانهم ومن ثم حرمانهم من صلاحيات المواطن المشارك في التصويت، وعمل هذه اللجنة يهدف الى ترسيخ الوحده الوطنيه وترشيد استهلاك اموال الدوله والتي تدرج تحت النقشف وهي نفسها التي قرت قانون منع النواب المنتمين لجمعيات منحلّه من الترشيح وايقاف الدعم والعلاوات والمكافآت الماليه على محكومين والمطلوبين بقضايا ارهابيه والذي تم نشره في جريده الوطن ،وتم اقراره من جلاله الملك وطُبق مؤخرًا. ومن ضمن اهدافها النظر في حالات المستفيدين من خدمات ودعم الاسكان و الكهرباء وغلاء المعيشه والعلاوه الاجتماعيه من اجل قطعها في حال عدم المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة"، واللافت أن رئيس مجلس النواب البحريني أحمد الملا قد عمم تصريحات في وسائل الإعلام بعد يومين من انتشار هذه الشائعات يشيد فيه بالتوجه الرسمي لتطبيق مضمون هذه التهديدات المخالفة للقانون المحلي.

كما تم رصد شائعة انتشرت نقلا عن صفحة الانستغرام التابعة لصحيفة البلاد البحرينية مضمونها التالي: تعترم الحكومة في الساعات القليلة القادمة بشن قانون يهدف الى حرمان الممتنعين عن التصويت في الإنتخابات النيابية والبلديه لعام ٢٠١٨ من الوحدات السكنيه والأراضي المخصصه من وزارة الإسكان للمنتفعين في محافظات المملكة وحرمان أهالي المحافظة الشمالية من توزيع أكثر من ٧٠٠٠ وحدة قد أمر بها ولي العهد في الشهر الماضي وتم تأجيل توزيعها الى مابعد الإنتخابات النيابية ، وقد أكد المصدر بأن هنالك قانون قد يقره البرلمان القادم لحرمان الممتنعين من علاوة الغلاء وبعض الإمتيازات الأخرى في حال إمتناعهم عن التصويت. وعلى الرغم من نشر جريدة البلاد البحرينية لنفي عام دون ذكر التفصيل حول ما ينسب لها من أخبار؛ إلا أنّ جهاز الجرائم الإلكترونية لم يحقق في من كان يقف وراء مثل هذه الشائعات الترهيبية<sup>1</sup>.

٣. الاتصالات: أجرى الديوان الملكي اتصالات بالوزراء السابقين، والوزراء الحاليين والمسؤولين في الحكومة وذلك في اللحظة الأخيرة عندما شعروا بأنّ هنالك تردد كبير عند المواطنين نتيجة الإحباط من التجربة البرلمانية وضغط الأزمة السياسية لا سيما البيئة القمعية في البحرين، حيث قامت هذه الجهات بالتدخل عبر إصدار توجيه إلى الوزارات الحكومية لمخاطبة موظفيهم برسائل للمشاركة في الانتخابات، وهي رسائل تهديد بالمشاركة، ومن أمثلة تلك الوزارات: وزارة الداخلية والمؤسسات الأمنية التابعة لها، وزارة الخارجية، وزارة الصحة، وزارة الدفاع، كما صدرت توجيهات للعاملين في المؤسسات الأمنية والحساسة بالتصويت لصالح مرشحين معينين في الدوائر الانتخابية.



الطالب [ممسوخ] وبعد ،  
نحيطكم علماً بأن الحضور في الجامعة  
سيبدأ من الساعة 11 صباحاً وحتى 8 مساءً  
وذلك لسير فعالية " صوتي في الجامعة "  
ونوه على من يتخلف عن الحضور بأنه  
سيعرض الى لائحة العقوبات في الجامعة  
مما سيؤثر على معدل الطالب الجامعي إذ  
إن نسبة من التقييم ستحتسب من ضمن  
درجات الطالب

شاكرين لكم حسن التعاون ،  
مع تحيات إدارة جامعة البحرين

٤. الرسائل: تم رصد ارسال عدد من الرسائل المكتوبة أو النصية للمواطنين، بهدف ترهيبهم في حال عدم مشاركتهم في التصويت بالانتخابات، ومن أمثلة ذلك ارسال رسائل جامعة البحرين حيث أرسلت إدارة جامعة البحرين رسالة تهدد بمعاينة من يتخلف عن حضور فعالية "صوتي في الجامعة" في ٢٤/١١/٢٠١٨ من خلال لائحة العقوبات الجامعية.

٥. التصريحات الإعلامية: تم رصد مجموعة من التصريحات الإعلامية ضمن مناخ الترهيب الانتخابي، إلا أنّنا سنضع بعض النماذج وهي كالتالي:

<sup>1</sup> [https://www.instagram.com/p/Bq2F5OAIcu4/?utm\\_source=ig\\_share\\_sheet&igshid=mtlwbrt9t453](https://www.instagram.com/p/Bq2F5OAIcu4/?utm_source=ig_share_sheet&igshid=mtlwbrt9t453)

أ. في ٢١/١١/٢٠١٨ أشاد رئيس مجلس النواب أحمد الملا بتوجه الحكومة لمحاسبة المواطنين الذين لا يشاركون في الانتخابات، وأن قرار تأخير طلباتهم الإسكانية هو قرار صائب، يعزز مبدأ "المواطنة الصالحة"، مطالباً مجلس النواب المقبل الاهتمام بمبدأ "المواطنة الصالحة"، وسن تشريعات صارمة تتعلق بمحاسبة المواطنين الذين لا يلتزمون بأداء واجباتهم الوطنية، كما أكد على ضرورة اتخاذ قرارات ومواقف واضحة تجاه المشاركة في الانتخابات، وأن التردد أو التخاذل في المشاركة يجب أن يقابله مسائلة ومحاسبة صارمة.<sup>٢</sup>

ب. وفي ٢٢/١١/٢٠١٨ نشرت جريدة الأيام البحرينية خبراً صحفياً يحمل عنوان: نواب يدعمون اتخاذ قرارات ضد التخاذل في المشاركة في الانتخابات، يتضمن تصريحات لثلاثة من النواب، وهم: علي العرادي النائب الأول لرئيس مجلس النواب، خالد الشاعر نائب وعضو مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، النائب ذياب النعيمي، واللافت هنا هو عدم نفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بتبني ماورد على لسان خالد الشاعر ما يعني دعمها لاتخاذ إجراءات قمعية مخالفة للقانون ضد مقاطعي العملية الانتخابية.<sup>٣</sup>

ت. في ٠٦/١٠/٢٠١٨ أعلنت وزارة الداخلية البحرينية بأن الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني ستقوم بدورها "في رصد أي أخبار أو رسائل تدعو لعدم المشاركة في الانتخابات من خلال استخدام أرقام هواتف بطريقة احتيالية، حيث تقوم باتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المتورطين فيها وتقديمهم إلى النيابة العامة، واتخاذ ما يلزم لتأمين حركة الناخبين بما يضمن قيامهم بأداء حقهم الانتخابي بكل يسر وسهولة"، وكان يراد من هذا التصريح تحذير أي مواطن يمارس حقه في التعبير عن الرأي بالملاحقة الأمنية والقضائية إذا ما انتقد الانتخابات.<sup>٤</sup>

ث. في ٢١/١١/٢٠١٨ أكد رئيس الأمن العام أنه وبناء على توجيهات وزير الداخلية واستناداً إلى متابعتة المستمرة ودعمه الدائم ، فقد أعدت رئاسة الأمن العام خطة أمنية شاملة ، تم مراجعتها والتدريب عليها، بما يضمن تحقيق أعلى معدلات الاستعداد والجاهزية والتصدي بحزم لأي

<sup>2</sup> <http://alwatannews.net/article/804474/Election/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%B6%D8%A9>

<sup>3</sup> <http://www.alayam.com/online/local/765349/News.html>

<sup>4</sup> <http://albiladpress.com/newspaper/3644/525135.html>

- أعمال خارجة عن القانون ويضمن إظهار هذا العرس الديمقراطي"، وقد أطلقت هذه التصريحات بالتزامن مع دعوات للاحتجاج السلمي في البحرين.<sup>5</sup>
٦. **التشريعات:** ادخال تعديلات على قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يخالف المادة ٣١ و ٧٠ من دستور البحرين؛ حيث تم على إثره تشريع العزل السياسي.
٧. **خطابات الكراهية:** استمر الإعلام الرسمي والصحف الرسمية الأربع في نشر خطابات الكراهية ضد المواطنين والتحريض على معاقبتهم بسبب مواقفهم السياسية، ويسجل هنا التغطية غير المتوازنة لتلفزيون البحرين في ٢١/١١/٢٠١٨ من خلال مضمون المحتوى الإعلامي من الساعة ١٠ صباحاً لغاية ١٢ ليلاً، في التحريض على المقاطعين والدعوة لعدم الإستماع لما أسماه بالدعوات المشبوهة للمقاطعة، أو في مواقع النقل المباشر حيث خصصت ٣١:١١٨ دقيقة للبث المباشر من ١٣ مركز انتخابي، والتركيز على ٤ مراكز انتخابية بمنحها ١٧:٧٥ دقيقة من خلال البث المتكرر وهي: مدرسة العهد الزاهر الثانوية للبنات (٧ مرات)، معهد خليفة بن سلمان للتكنولوجيا (٧ مرات)، مدرسة أم الحصم للبنين (٦ مرات)، مدرسة مدينة عيسى الابتدائية للبنين (٥ مرات)، ولم يتم نقل أو تغطية المراكز الانتخابية الأخرى التي كانت تشهد إقبالاً ضعيفاً.
٨. **التهديدات الشفوية:** تعرض مجموعة كبير من الطلبة في جامعة البحرين للتهديدات شفوية بحرمانهم من التدريب ومعاقبتهم في حال عدم المشاركة في الانتخابات، فضلاً عن التهديدات الشفوية للعاملين في بعض الوزارات والمؤسسات الأمنية، كما حدث في تهديد عدد كبير من قطاع التمريض بمستشفى السلمانية الطبي في حال عدم المشاركة، وذكر شهود عيان من الطلبة بأنهم تلقوا تهديدات شفوية من قبل سفراء بحرينيين، ومنهم السفير البحريني في لندن والسفير البحريني في موسكو.
٩. **الاعتقالات التعسفية:** استمرت حملات الاعتقال التعسفي خلال الفترة الانتخابية، ومن أبرز الحالات: إيقاف النيابة العامة في البحرين للنائب السابق علي العشيرى لكتابته تغريدة انتقد فيها المشاركة في الانتخابات. وقال رئيس النيابة مهنا الشايجي رئيس لجنة التحقيق في الجرائم الانتخابية يوم الثلاثاء (١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨) بأن "النيابة العامة قد تلقت بلاغاً من إدارة مكافحة الجرائم الالكترونية مفاده رصد تغريدات في حساب أحد الأشخاص بموقع التواصل الاجتماعي تويتر، تضمنت تحريضاً على عدم المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية المقبلة على نحو من شأنه المساس بحرية الاقتراع والتأثير على سلامة العملية الانتخابية والتشويش عليها"، وأحالت النيابة العامة (الأربعاء ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨) النائب السابق عن كتلة الوفاق، علي العشيرى،

<sup>5</sup> <https://www.policemc.gov.bh/news/ministry/86478>

إلى المحكمة بتهمة "إساءة استخدام هاتف" على خلفية تغريدة أعلن فيها مقاطعته الانتخابات، وفي ٢٧/١١/٢٠١٨ قال علي العشير في موقعه بتويتر: لقد تم إخلاء سبيلي بعد حبسي ١٥ يوما ودفع كفالة مالية ٥٠٠ دينار وتحديد تاريخ ١٠-١٢-٢٠١٨ لجلسة المحكمة للمرافعة وذلك بسبب التغريدة التي كتبتها بتاريخ ٨-١١-٢٠١٨ واصفا وضعي وموقفي من الانتخابات النيابية والبلدية.<sup>٦</sup>

١٠. **جهاز الأمن الوطني:** تم رصد عدة ممارسات ترهيبية لجهاز الأمن الوطني المعروف بتعذيب الناشطين الحقوقيين والسياسيين، ومنها:

أ. إكراه العناصر الأمنية على التصويت لصالح مرشحين معينين في المحافظات الأربع.

ب. إكراه مترشحة في محافظة العاصمة على الانسحاب من الانتخابات بعد التحقيق معها وتخييرها بين توجيه تهم جنائية أو الانسحاب من الانتخابات.

ت. تهديد مرشح كشف إعلاميا عن سقوط عدد كبير من الناخبين من دائرته، وتخبيره بين السكوت أو توجيه تهم تتعلق بالتزوير وتقديم معلومات مغلوبة عن الانتخابات.

ث. مراقبة منزل مرشح في المحافظة الشمالية من أجل تقديم معلومات تتعلق بعملية الطعن في الانتخابات للمرشحة المنافسة له، وقد تم اسقاطه لاحقا من قائمة المرشحين.

ج. تقديم معلومات حساسة وخاصة للمرشحين المنافسين في الدوائر الانتخابية من أجل اسقاط مرشحين آخرين من خلال عمليات الطعن التي استبقت إجراء الانتخابات.

### ➤ أشكال العقوبات

ويتضح من خلال ما سبق بأن وسائل الترهيب كانت تعتمد على التلويح بمعاقة المواطنين في حال الامتناع عن المشاركة أو مخالفة التوجيهات الصادرة، وفق التالي:

١. الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية.
٢. الحرمان من الحقوق الاقتصادية.
٣. الحرمان من حق المواطنة.
٤. الحرمان من الخدمات الإسكانية.
٥. الفصل التعسفي من العمل.

<sup>6</sup> <https://twitter.com/AliAsheeri>

٦. الحرمان من الحق في التعليم.

٧. الاعتقالات التعسفية.

٨. الملاحقات القضائية والأمنية.

### ➤ بعض أسماء المتورطين في ممارسات التهيب الانتخابي

١. وزير المتابعة بالديوان الملكي الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة.
٢. وزير الداخلية البحريني راشد بن عبد الله آل خليفة.
٣. رئيس مجلس النواب أحمد الملا.
٤. المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.
٥. رئيس الأمن العام طارق الحسن.
٦. وزير التربية والتعليم ماجد بن علي النعيمي.
٧. وزير العدل خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة.
٨. وزير شؤون الدفاع يوسف بن أحمد بن حسين الجلامه.
٩. وزيرة الصحة فائقة بنت سعيد الصالح.
١٠. رئيس النيابة مهنا الشايجي رئيس لجنة التحقيق في الجرائم الانتخابية.
١١. السفير البحريني في المملكة المتحدة فواز بن محمد آل خليفة.
١٢. السفير البحريني لدى روسيا الاتحادية أحمد عبدالرحمن الساعاتي.

## التأصيل الحقوقي

تنص القواعد القانونية والدستورية على أنّ خيار المشاركة أو المقاطعة هو حق من الحقوق التي ليس فيها التزام بالمقابل، وحرية الفرد مطلقة إمّا بالمشاركة أو المقاطعة، وفي حال المشاركة في أي مرشح يختاره المواطن؛ ولذلك سمّيت بالانتخابات الحرة على مبدأ السرية؛ فإذا تمت مصادرة الفرد منها هذه الحرية وإجباره على المشاركة في الانتخابات فقدت نزاهتها ومصداقيتها؛ لأنّ أسباب المقاطعة قد تكون لعدم وجود مرشح يستحق التصويت أو لأسباب أخرى ليست من منطلقات سياسية، ولو كانت لأسباب سياسية مثل انتقاد النظام الانتخابي والواقع الدستوري والأزمات الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها؛ فلا يوجد مبرر أيضا لترهيب المواطنين بنصوص قانونية كالعزل السياسي أو باستخدام الشائعات بتنفيذ عقوبات أمنية أو اقتصادية أو خدمية، وهذا ينطبق على الحالة البحرينية التي شهدت مثل هذه التجاوزات من قبل السلطة.

### **Bahrain Forum For Human Rights ( BFHR)**

[www.bfhr.org](http://www.bfhr.org)

[montada.hr@gmail.com](mailto:montada.hr@gmail.com)

Tele: +41 76 644 00 50

### **SALAM For Democracy And Human Rights**

[info@salam-dhr.org](mailto:info@salam-dhr.org)

[www.salam-dhr.org](http://www.salam-dhr.org)

Tele:+447427375335

### **Gulf Institute For Democracy And Human Rights**

<http://www.gidhr.org> /

[Gulfi.dhr@gmail.com](mailto:Gulfi.dhr@gmail.com)

Tele : +61413984959